



حماية: يدين استمرار استهداف المتظاهرين السلميين ويطالب المجتمع الدولي بإيجاد آليات عملية لإجبار الاحتلال على احترام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

يستمر الفلسطينيون للجمعة الثامنة عشر على التوالي في مظاهراتهم السلمية للمطالبة بحق العودة وكسر الحصار عن قطاع غزة، وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للمدنيين المشاركين في المسيرات السلمية على امتداد السياج الفاصل شرقي القطاع، رغم المطالبات الدولية لها بضرورة احترام حق التجمع السلمي، وعدم استخدام القوة المفرطة والمميتة في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين.

بحسب توثيق مركز حماية لحقوق الإنسان فقد شهدت الجمعة الثامنة عشر من مسيرات العودة استهداف مباشر ومتعمد للمدنيين المشاركين في المسيرات، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة مواطنين أحدهم طفل، وإصابة (٢٤٦) آخرين بجراح مختلفة.

والشهداء هم:

١. غازي أبو مصطفى، ٤٥، شرق خان يونس.

٢. مجدي رمزي السطري، ١٢ عام، شرق رفح.

٣. مؤمن فتحي الهمص، ١٧ عام، شرق رفح.

هذا ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي قام بها حماية في الجمعة الثامن عشر من فعاليات مسيرات العودة، فقد لاحظ المركز تعمد جنود الاحتلال إطلاق النار بشكل مباشر تجاه المتظاهرين السلميين، بحيث بات الأمر يشير إلى ظاهرة متعمدة في إطار خطة منهجية تستهدف كل المتظاهرين دون تمييز.



مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته الإستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي ظهرت في تعمد إطلاق النار تجاه المدنيين السلميين "طواقم طبية، وطواقم اسعاف، وسيدات، والأطفال"، فإنه يؤكد أن صمت المجتمع الدولي على جرائمه رسخا من سلوكه كسلطة فوق القانون ترتكب من الانتهاكات ما شاءت، كما ويبيدي أسفه لعدم تمكن المجتمع الدولي من إيجاد آلية تجبر سلطات الاحتلال على التوقف عن انتهاكاتها بحق المتظاهرين السلميين، وبدوره:

١. يطالب المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين السلميين، وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين، كجزء من واجباته القانونية تجاه السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢. يطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية للتحقيق في سياسة الاحتلال في تعامله مع المتظاهرين السلميين.
٣. يطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضمان احترام التجمع السلمي، ووجوب العمل على حماية المعتصمين سلمياً.
٤. يطالب السلطة الفلسطينية بضرورة إحالة الانتهاكات بحق المدنيين المتظاهرين في مسيرات العودة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

"انتهى"

٢٠١٨/٠٧/٢٨